

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وكندا الموقع بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢ والذي تتيح بمقتضاه كندا لمصر منحة قيمتها ٤٢٥ ألف دولار كندى تستخدم لاستقدام خبير كندى لفترة ستة شهور لتقديم خدمات استشارية للصندوق الاجتماعى للتنمية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية وكندا الموقع بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢ والذي تتيح بمقتضاه كندا لمصر منحة قيمتها ٤٢٥ ألف دولار كندى تستخدم لاستقدام خبير كندى لفترة ستة شهور لتقديم خدمات استشارية للصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

الأستاذ / أحمد رجائي بكرى

وكيل الوزارة

وزارة التعاون الدولى - شارع واكد - القاهرة

١٠ ديسمبر ١٩٩٢

عزيزى الأستاذ / رجائي

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى عقدت بين ممثلى حكومة جمهورية مصر العربية (المسماه فيما بعد "مصر") وحكومة كندا (المسماه فيما بعد "كندا") بشأن المساعدة المقدمة للصندوق الاجتماعى المصرى للتنمية (المسمى فيما بعد "SFD") عن طريق تدعيم المرحلة الأولى لتأهيل العمالة المصرية (المسماه فيما بعد "ELAS") وطبقا لاتفاق التنمية بين كندا ومصر الموقع فى ٣١ يناير ١٩٨٣ ترغب كندا فى التفاهم بشأن المرحلة الأولى للمشروع للمساعدة فى تقديم خدمة تأهيل العمالة المصرية ونقترح الآتى :

١ - أهداف المشروع :

هدف المشروع الرئيسى هو المساعدة فى خدمة تأهيل العمالة المصرية ويكون ذلك بمنح حكومة مصر القدرة لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل لإعادة تشغيل العمال المستغنى عنهم بغرض مساندة خدمة تأهيل العمالة من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية .

٢ - مجال المرحلة الأولى :

تساعد المرحلة الأولى للمشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر على البدء فى أنشطة خدمة تأهيل العمالة المصرية خاصة ما يتصل بالتعبئة والإجراءات والتدريب ، وتتكون هذه المرحلة من الآتى :

تعيين خبير كندى واحد للصندوق الاجتماعى للتنمية لفترة ستة شهور ، تدريب مستشارى تأهيل العمالة المحيية فى الصندوق الاجتماعى للتنمية والمتخصصين فى التدريب فى كندا ، المعدات ، ترتيب مستشارين زائرين كنديين عن طريق قسم التوظيف والهجرة فى كندا (الإدارة الحكومية فى كندا للخبرة الأساسية فى استراتيجيات تأهيل العمالة) .

ينفذ الخبير الكندي بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروع تأهيل العمالة المصرية ويكون مسئولاً عن الآتي :

- ١- تنفيذ أوجه مساعدة سيدا للمشروع .
- ٢- تحديد وترتيب للتدريب قصير الأجل محلياً أو في كندا .
- ٣- شراء المعدات والتجهيزات والإمداد بمستشارين لآجال قصيرة .
- ٤- تجميع بيانات المشروع ، المراقبة الداخلية وإعداد التقارير .

٧ - مساهمة كندا :

تتضمن مساهمة كندا - خدمات خبير واحد لمدة ستة شهور ، التدريب ، المعدات والمساعدة الفنية ولن تتعدى القيمة الإجمالية للمساهمة الكندية للمرحلة الأولى لمشروع خدمة تأهيل العمالة المصرية ٤٢٥ ألف دولار كندي .

٨ - مساهمة مصر :

تتضمن مساهمة مصر وجود مكتب وتأنيده للخبير ، مستشارين محليين ومستشارين زائرين بالإضافة إلى خدمات السكرتارية للمذكورين أعلاه .

٥ - فترة السريان :

تنتهي مدة الاتفاق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ويمكن تمديدته من وقت لآخر طبقاً للضرورة المطلوبة عن طريق خطابات متبادلة طبقاً للاتفاق المشترك .

٦ - المعلومات :

تضمن مصر وكندا تنفيذ هذا المشروع بالعناية والكفاءة المطلوبة وستزود كل منهما الأخرى من خلال اللجنة الإشرافية التي تضم وزارة التعاون الدولي وموظفي السفارة - بكل المعلومات المتعلقة بالمشروع والتي تطلب بشكل معقول وستعقد هذه اللجنة كل ٣ شهور أو طبقاً للاتفاق المشترك .

٧ - يسرى هذا الاتفاق من تاريخ توقيع الخطابات المتبادلة :

وإذا وافقتم سيادتكم على المشروع المذكور عالياً بخطاب رد فسوف يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم اتفاقاً نافذاً من تاريخ الرد .

وتفضواوا بقبول فائق الاحترام

فيكتور كارفيل

مستشار التنمية بسفارة كندا

السيد / فيكتور كارفيل

مستشار التنمية - السفارة الكندية

القاهرة

١٠ ديسمبر ١٩٩٢

زيزى السيد / كارفيل

أشرف بالإحاطة بأبنى قد تلقيت خطاب سيادتكم المؤرخ اليوم والذي ينص على مايلي :

” أشرف بالإشارة إلى المناقشات التي عقدت بين ممثلى حكومة جمهورية مصر العربية (المسماه فيما بعد ” مصر “) وحكومة كندا (المسماه فيما بعد ” كندا “) بشأن المساعدة المقدمة للصندوق الاجتماعى المصرى للتنمية (المسمى فيما بعد ” SFD “) عن طريق تدعيم المرحلة الأولى لتأهيل العمالة المصرية (المسماه فيما بعد ” ELAS “) وطبقا لاتفاق التنمية بين كندا ومصر والموقع فى ٣١ يناير ١٩٨٣ ترغب كندا فى التفاهم بشأن المرحلة الأولى للمشروع للمساعدة فى تقديم خدمة تأهيل العمالة المصرية ونقترح الآتى :

- أهداف المشروع :

هدف المشروع الرئيسى هو المساعدة فى خدمة تأهيل العمالة المصرية ويكون ذلك بمنح حكومة مصر القدرة لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل لإعادة تشغيل العمال المستغنى عنهم بغرض مساندة خدمة تأهيل العمالة من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية .

١ - مجال المرحلة الأولى :

تساعد المرحلة الأولى للمشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر على البدء فى أنشطة خدمة تأهيل العمالة المصرية خاصة مايتصل بالتعبئة والإجراءات والتدريب ، وتتكون هذه المرحلة من الآتى :

تعيين خبير كندى واحد للصندوق الاجتماعى للتنمية لفترة ستة شهور ، تدريب مستشارين تأهيل العمالة المحلية فى الصندوق الاجتماعى للتنمية والمتخصصين فى التدريب

في كندا ، المعدات ، ترتيب مستشارين زائرين كنديين عن طريق قسم التوظيف والهجرة في كندا (الإدارة الحكومية في كندا للتجربة الأساسية في استراتيجيات تأهيل العمالة) .

ينفذ الخبر الكندي بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروع تأهيل العمالة المصرية ويكون مسئولاً عن الآتي :

- ١ - تنفيذ أوجه مساعدة سيدا للمشروع .
- ٢ - تحديد وترتيب للتدريب قصير الأجل محلياً أو في كندا .
- ٣ - شراء المعدات والتجهيزات والإمداد بمستشارين لآجال قصيرة .
- ٤ - تجميع بيانات المشروع ، المراقبة الداخلية وإعداد التقارير .

٣ - مساهمة كندا :

تتضمن مساهمة كندا - خدمات خبير واحد لمدة ستة شهور ، التدريب ، المعدات والمساعدة الفنية ولن تتعدى القيمة الإجمالية للمساهمة الكندية للمرحلة الأولى للمشروع خدمة تأهيل العمالة المصرية ٤٢٥ ألف دولار كندي .

٤ - مساهمة مصر :

تتضمن مساهمة مصر وجود مكتب وتأسيسه للخبير ، مستشارين محليين ومستشارين زائرين بالإضافة إلى خدمات السكرتارية للمذكورين أعلاه .

٥ - فترة السريان :

تنتهي مدة الاتفاق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ويمكن تعديله من وقت لآخر طبقاً للضرورة المطلوبة عن طريق خطابات متبادلة طبقاً للاتفاق المشترك .

٢ - المعلومات :

تضمن مصر و كندا تنفيذ هذا المشروع بالعناية والكفاءة المطلوبة وستزود كل منهما الأخرى من خلال اللجنة الإشرافية التي تضم وزارة التعاون الدولي وموظفي السفارة - بكل المعلومات المتعلقة بالمشروع والتي تطلب بشكل معقول وستعقد هذه اللجنة كل ٣ شهور أو طبقا للاتفاق المشترك .

١ - يسرى هذا الاتفاق من تاريخ توقيع الخطابات المتبادلة :

وإذا وافقتم سيادتكم على المشروع المذكور عاليه بخطاب رد فسوف يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم اتفاقا نافذا من تاريخ الرد .

أشرف بتأكيد ماورد بالخطاب المذكور عاليه وذلك نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

احمد رجائي بكري

وكيل الوزارة